الأمم المتحدة S/PV.9360

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة **9360**

الثلاثاء، 27 حزيران/يونيه 2023، الساعة 10/15

نيويورك

الرئيس	السيدة نسيبة	(الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إكوادور	السيد بريس لوسي
	ألبانيا	السيد خوجة
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد بوتنغ
	فرنسا	السيد أولميدو
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد إشيكاني

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة 13 حزيران/يونيه 2023 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2023/431)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/20.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة 13 حزيران/يونيه 2023 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2023/431)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2023/469، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

وأود أن أوجّه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/431 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 13 حزيران/يونيه 2023 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء الممددة ولايته عملاً بقرار مجلس الأمن 2641 (2022).

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، سويسرا، الصين، غابون، غانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على 15 صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار 2688 (2023).

أُعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): إن تصويتنا مؤيدين القرار الذي اتخذ للتو بالإجماع يندرج في إطار اتجاهنا وجهودنا لتحسين المشهد الأمني في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال تضييق الخناق على الجماعات المسلحة وتزويد السلطات الكونغولية بالقدرة الكاملة على التصدي بفعالية لأنشطة الجماعات المدججة بالسلاح، التي يعرف الجميع فظائعها وما تحدثه من تدمير.

ولهذا السبب من الأهمية بمكان الرفع التام للالتزام بالإخطار، حتى تتمكن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من الوفاء بفعالية أكبر بولايتها الدستورية المتمثلة في حماية السلامة الإقليمية لبلدها.

ولذلك نرحب بتقديم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للتقرير السري، تطبيقا للقرار 2667 (2022)، وفي وقت يمر فيه البلد بنقطة تحول ويحتاج إلى تضامن دولي أكبر نغتنم هذه الفرصة للدعوة إلى الحفاظ على توافق واسع النطاق في الآراء داخل مجلس الأمن بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن الضروري أن يواصل المجتمع الدولي تركيز جهوده وأن يظل محتشدا لوضع حد لدورات العنف المزمنة التي راح ضحيتها عدد لا يحصى من الرجال والنساء والشباب والأطفال في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أيد الاتحاد الروسي النص الذي قدمه الوفد الفرنسي، القرار 2688 (2023)، بشأن تجديد نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونود أن نعيد تأكيد موقفنا. عندما تخفق الجزاءات في الاستجابة للحالة الفعلية، وتعرقل خطط الحكومات الوطنية في مجال بناء الدولة وتشكيل قوات مسلحة فعالة، يتعين استعراضها وتعديلها إلى أن تُرفع بالكامل. ويسرنا أن مجلس الأمن قد اتخذ هذا القرار في كانون الأول/

ديسمبر من العام الماضي (انظر S/PV.9226) حين رفع نظام الإخطار بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونود أن نشدد مرة أخرى على أن روسيا، من حيث المبدأ، تعارض استكمال نظم الجزاءات بتدابير انفرادية غير مشروعة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد بانزا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): يحيط وفد بلدي علما بالقرار 2688 (2023)، الذي اتخذه للتو مجلس الأمن بالإجماع، ويشكر أعضاء المجلس مرة أخرى على التزامهم بقضية بلدي.

يرحب بلدي بتجديد نظام الجزاءات الساري ضد جميع الكيانات غير الحكومية والأفراد العاملين على الأراضي الكونغولية حتى 1 تموز/يوليه 2024. ويود وفد بلدي أن يكون لهذه التدابير المجددة تأثير حقيقي على أرض الواقع وأن تكون رادعا أكثر فعالية في نهاية المطاف وأن تكسر العمود الفقري المالي والعسكري للكيانات والجماعات المسلحة والأفراد الآخرين المماثلين لعصابات المافيا الذين يعملون في الجزء الشرقي من بلدي.

وفيما يتعلق بفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي مُددت للتو ولايته حتى 1 آب/أغسطس 2024، يمكن للمجلس أن يطمئن إلى تعاون حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في الاضطلاع بتلك الولاية حتى يمكن كشف جميع الحقائق والديناميات والكيانات والجهات الحقيقية الغامضة الفاعلة في هذه المأساة التي تدور فصولها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتأمل حكومتي أن يكون نهج الخبراء موضوعيا وألا يخطئوا بشأن الأهداف الحقيقية، والأهداف ذات الأولوية التي يمكن أن يؤدي القضاء عليها إلى النهوض بخطة السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن بلدي في الواقع ضحية رئيسية؛ والجناة الحقيقيون وشبكاتهم هم الذين يجب تفكيكهم. ويجب ألا يُضطر الفريق إلى الاستمرار في البحث عن وسيلة لعدم الإضرار بالجناة الحقيقيين لهذه المأساة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد قدمت الحكومة التقرير السري عن إدارة مخزونات الأسلحة والذخائر في الوقت المحدد. وبتكليف من الحكومة، سافر نائب وزير الخارجية إلى نيويورك لإظهار التزام الحكومة في هذا الصدد.

كما أود أن أؤكد للمجلس أن نظام العدالة في بلدي، في شراكة وثيقة مع آلية الأمم المتحدة للمتابعة، برئاسة المدعي العام روبرت بيتيت، يواصل عمله وتحقيقه في مقتل اثنين من خبراء الأمم المتحدة.

وقبل أن أختتم بياني، أود بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن حكومتي ورئيسي أن أعرب عن امتناني لمجلس الأمن ولرئيس لجنة الجزاءات، وذلك بصفة خاصة على الرفع التاريخي في كانون الأول/ديسمبر 2022 لشرط الإخطار المفروض على جمهورية الكونغو الديمقراطية.

رُفعت الجلسة الساعة 10/25.